ورقة سياسات

ابراهيم صالح

تداعيات سعر صرف الريال اليمني واثرها على السلم المجتمعي

مؤسسة شباب سبأ للتنمية

ابريل 2019

تداعيات سعر صرف الريال
واثرها على السلم المجتمعي

ورقة سياسات

الكاتب ابراهيم صالح

جميع الحقوق © محفوظة لمؤسسة شباب سبأ للتنمية، يونيو 2019

مؤسسة شباب سبأ للتنمية وبناء السلام، هي مؤسسة مجتمع مدني يقودها شباب يمني متحمس لإحداث تغيير مجتمعي تنوي من خلال إقامة شراكات فعالة مع مختلف الجهات المحلية والدولية. نعمل في شباب سبأ في الجمهورية اليمنية بترخيص رقم (716) من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.

مؤسسة شباب سبأ
Sheba Youth Foundation

www.shebayouth.org

ملخص:

منذ بداية العقد الثاني في القرن الجديد وماتزال اليمن تمر بأشد عواصف التحولات الواسعة التي تضرب البلاد، تنعكس تلك التحولات في آثارواسعة سياسياً و اقتصادياً واجتماعياً، أبرز تلك الآثار انهيار أسعار صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية. حيث انعكس ذلك الانهيار على جملة من الآثار المهددة للسلم المجتمعي.

تسعى الورقة الى تسليط الضوء على أسباب انهيار أسعار صرف العملة المحلية، و آثارو انعكاسات ذلك الانهيار على السلم المجتمعي. كما تضم الورقة جملة من الحلول والبدائل الهادفة الى تخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، كما تدعو الورقة ذوي الاختصاص الى تبني تلك الحلول والتوصيات.

مقدمة:

ترتبط أسعار عملة أي دولة بالمستوى الاقتصادي للدولة ذاتها، فاليمن وحتى الى عام 2014م تعتبر دولة ريعية قائم اقتصادها على الخدمات والموارد الطبيعية، حيث يحتل قطاع النفط والغاز حصة الأسد من حجم الناتج المحلي ومن حجم الصادرات الكلية للدولة الى العالم.

حيث بلغ متوسط مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (26.81%)[1] خلال الثلاثة عشر سنة الأخيرة، وتبلغ قيمة الإنتاج الصناعي في نفس القطاع ما نسبته (64.4%) [2] عام 2013م من أجمالي الناتج في القطاع الصناعي، ويستحوذ قطاع النفط والغاز بأكثر من 70% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة وبشكل أكثر من90% من قيمة صادرات الدولة. 3

لهذا فإن الاقتصاد اليمني قائم بنسبة كبيرة على الموارد الطبيعية وتصديرها، مما جعل الاقتصاد ريعي غير إنتاجي ومرتبط بصناعة استخراجية قد تنضب أو تتوقف.

وهذا فعلاً ما حدث في عام 2015م بعد انطلاق الحرب، حيث توقف قطاع النفط والغاز عن الإنتاج، مما جعل الاقتصاد اليمني يصبح في مهب الريح. فالعمود القائم عليه الاقتصاد قد توقف، مما أصاب الشلل لموازنة الدولة وللناتج المحلي الإجمالي وكذلك لحجم الصادرات الوطنية.

إحدى أبرز نتائج هذه الاختلالات في القطاعات الاقتصادية هو ارتباط سعر العملة بتلك القطاعات الرئيسية التي تمثل مصدراً لتدفق العملات الأجنبية للبلاد.

لهذا مع توقف الصادرات النفطية فإن اقتصاد البلاد قد فقد أبرز مصادره من العملات الأجنبية، ومع استمرار حالة الحرب بالتزامن مع استهلاك الاحتياطيات الأجنبية بدأت العملة تضعف شيئاً فشيئاً الى ان تضاعف سعر صرف العملة أمام العملات الأجنبية، وأدى ذلك الانهيار الى سلسلة

[1] كتاب الإحصاء السنوي عام 2013- الجهاز المركزي للإحصاء – قطاع الحسابات القومية.
[2] كتاب الإحصاء السنوي عام 2013- الجهاز المركزي للإحصاء – قطاع الصناعة الطاقة.
[3] https://raseef22.com/economy/2015/01/29/ten-economic-facts-about-yemen/

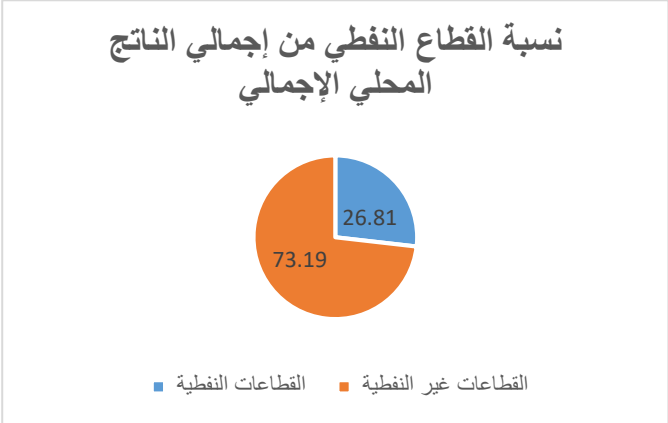

من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية التي تهدد السلم المجتمعي.

لهذا سنسعى في ورقتنا هذه الى البحث عن أسباب انهيار سعر صرف الريال اليمني و انعكاسات ذلك على السلم المجتمعي، ومن ثم البحث عن أفضل البدائل المتاحة للخروج من اثار ذلك الانهيار، وتقديم توصيات تنفيذية لأصحاب المصلحة ذات العلاقة، حيث اعتمدنا في هذه الورقة على مراجعة التقارير والنشرات الاقتصادية المحلية والدولية المتعلقة باليمن، كما استخدمنا أسلوب النقاشات والمقابلات المركزة مع مجموعة من الخبراء الاقتصاديين المعنيين بالمشكلة.

أسباب الانهيار:

تعتبر أزمة سعر صرف الريال اليمني إحدى الأزمات الرئيسية في البلاد وليست الوحيدة، فالبلاد يمر بتحولات تاريخية، وأزمات عاصفة سياسياً و اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، في هذا السياق تصبح أزمة سعر صرف الريال اليمني ليست أزمة سياسات نقدية أو مالية فقط إنما ترجع لعدة أسباب متراكمة طوال سنين ماضية من الحكم غير الرشيد والسياسات الاقتصادية غير الفعالة.

يمثل قانون العرض والطلب ابسط المبادئ الاقتصادية التي يمكن أن تفسر أي ظاهرة اقتصادية، ومن خلال هذا القانون، نستطيع استيضاح أبرز المسببات خلف الانهيار الكبير للعملة، فالعملة تنهار أمام العملات الأجنبية لسببين مترادفين: زيادة الطلب على العملات الأجنبية وبسبب قلة المعروض من تلك العملات، مما يجعل السعر لتلك العملات يرتفع أمام الريال اليمني بشكل جنوني.

لهذا ستتمحور اسباب انهيار العملة حول دراسة العرض والطلب للعملات الأجنبية في الاقتصاد اليمني، ماهي العوامل المؤثرة على حالة الطلب والعرض للعملات الأجنبية، ومن هنا يمكن تحديد أبرز تلك الأسباب التي أدت الى انهيار سعر صرف

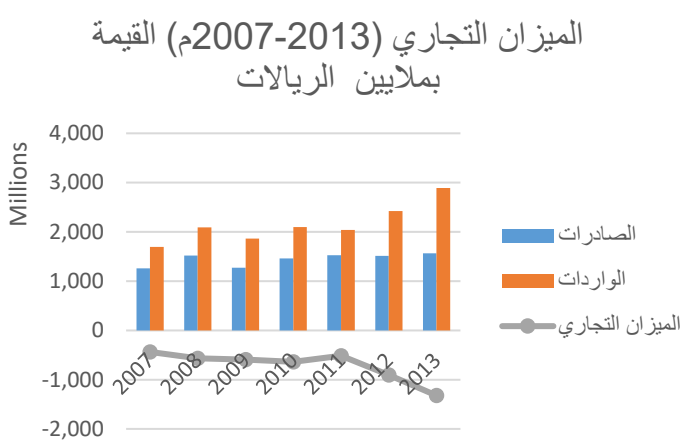

العملة اليمنية الى ما يلي:

أ. العجز الكبير في الميزان التجاري:

يمثل زيادة الطلب على العملات الأجنبية وقلة المعروض منها أحد أبرز أسباب انهيار العملة اليمنية، وأحد أسباب ذلك الاختلال هو اختلال آخر في الهيكل الاقتصادي الوطني ألا وهو الاختلال الكبير للميزان التجاري في هيئة عجز الصادرات أن تكافئ حجم الواردات.

وحتى ما قبل عام 2014م كان الاختلال في الميزان التجاري واضحاً، حيث بلغ متوسط العجز التجاري خلال السبع السنوات الأخيرة لما قبل

2014 ما يعادل 30.4%[4]. هذا العجز كان يشكل ضغطاً واسعاً على الاحتياطيات من العملات الأجنبية للاقتصاد حتى في ظل استمرارية الإنتاج النفطي والنشاط الاقتصادي بشكل عام، أما بعد توقف النشاط الاقتصادي منذ 2015 وبالتزامن مع توقف الإنتاج النفطي، فإن هذا العجز أصبح مهولاً، وأصبح يمثل ثقب أسود يبتلع الاحتياطيات للعملات الأجنبية، وأصبح الطلب على العملات الأجنبية مرتفعاً بينما العرض اقتصر على تحويلات المغتربين أو التمويلات الأجنبية للمساعدات والمنح للمنظمات الدولية العاملة في اليمن.

ب. توقف النشاط في القطاع النفطي:

مثلت إيرادات النفط أكبر مصادر العرض للعملات الأجنبية في اليمن، فتوقف الإنتاج النفطي حرم اليمن من أكثر موارد التدفق للعملات الأجنبية للبلاد، فإيرادات النفط والغاز التي كانت تشكل عام 2014م ما نسبته 22.8 %[5] من الناتج المحلي الإجمالي تعتبر اهم مصدر للعملة الصعبة، حيث شكل النفط والغاز ما نسبته 36%[6] من أجمالي تدفقات النقد الأجنبي الى اليمن .

لذلك مع توقف الإنتاج النفطي منذ مارس 2015م أصبح تدفق موارد النقد الأجنبي الى البلاد شحيحاً، مما أدى الى تخفيض حجم المعروض في السوق اليمنية من العملات الأجنبية، فدفع ذلك السعر الى الارتفاع أمام الريال اليمني. لهذا كلما اشتد الطلب مع قلة المعروض واصل سعر الصرف الارتفاع وواصل الريال اليمني الانهيار أكثر وأكثر.

خلال فترة الأزمة لم تستطع الحكومة المعترفة بها دولياً إعادة النشاط للقطاع النفطي، إلا في عام 2017 عندما بدأ القطاع النفطي لشركة بترو المسيلة بحضرموت بإعادة جزء من النشاط ، حيث قدرت حجم المبيعات من النفط في عام 2017م ما يساوي 0.19 مليار دولار[7] بما نسبته 7.9% من مبيعات النفط للبلاد عام 2014، بينما بلغت توقعات 2018م حوالي 0.25 مليار دولار بما نسبته 10.4% من مبيعات النفط للبلاد عام 2014.

لذلك مع توقف النشاط الإنتاجي النفطي وعدم التشغيل الكامل للقطاع فما تزال موارد النقد الأجنبي للبلاد ضعيفة، فتوقف الإنتاج النفطي ساهم في ضياع فرص كبيرة من موارد ضخمة من العملات الأجنبية ، حيث قدرت تكلفة الفرصة الضائعة في حصة الدولة من صادرات النفط الخام بحوالي 5 مليار دولار خلال الفترة 2015 - 2017.[8]

ج. اقتصاد غير إنتاجي:

غاب الاهتمام الحكومي بتنمية القطاعات الإنتاجية طوال العشرين سنة الأخيرة، ، مما أدى الى ضعف القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، واصبح اقتصاد ريعي يعتمد على الموارد الطبيعية والخدمات، ويمكن تلمس ذلك التراجع في الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية من خلال آخر برنامج استثماري للحكومة (البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012- 2014م) حيث بلغت نسبة المشاريع للقطاعات الإنتاجية 9.07% من إجمالي ميزانية البرنامج في المرتبة الرابعة من ضمن قطاعات البرنامج بعد قطاع البنية التحتية

[4] كتاب الإحصاء السنوي عام 2013- الجهاز المركزي للإحصاء – قطاع التجارة الخارجية.
[5] نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن – وزارة التخطيط والتعاون الدولي - العدد 31- يناير- 2018م.
[6] المرجع السابق.
[7] المرجع السابق.
[8] المرجع السابق.

والموارد البشرية وشبكات الأمان والحماية الاجتماعية.[9]

لذلك بلغت نسبة استخدامات البنك المركزي للنقد الأجنبي لأجل شراء السلع الأساسية الغذائية والمشتقات النفطية 75%[10] من إجمالي الاستخدامات، وبناء على تحليل تلك الاستخدامات سنجد أن الدولة بإمكانها توفير تلك المبالغ من النقد الأجنبي لو كانت أهتمت خلال الفترة الماضية بقطاع الزراعة حيث كان الأولى بصانعي السياسات الاهتمام بقطاع الزراعة من اجل توفير الامن الغذائي للمجتمع، فقطاع الزراعة مازال يمثل فرصة واعدة للاستثمار نظرا للاحتياج المحلي الكبير والفجوة الغذائية الواسعة .

كذلك كان بالأماكن الاهتمام بقطاع تكرير النفط، حيث كان الأولى الاستثمار في مشتقات النفط، بدلاً من الاكتفاء بالبيع المباشر للخام من النفط فقط.

لهذا مثل شراء المشتقات النفطية إحدى الاستخدامات الكبيرة والرئيسية للنقد الأجنبي ، خصوصا بعد توقف مصافي عدن عن نشاطها في تكرير النفط والتي كانت تغطي ما يقارب 44%[11] من الاحتياج المحلي للمشتقات النفطية ، فأصبح الاعتماد كلياً على الاستيراد للمشتقات النفطية من الخارج.

هذا التدهور الكبير في القطاعات الإنتاجية جعل الاقتصاد اليمني اقتصاد ريعي قائم على الخدمات والموارد الطبيعية، وبالتالي أصبح الاقتصاد يعتمد على الواردات الخارجية مما شكل ضغطاً على طلب العملات الأجنبية داخل البلد.

قد يكون التوجه الاقتصادي الرأسمالي للدولة هو الذي أثر على تقليص هذا الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية، لكن لا يعني ذلك غياب الدولة عن مسؤوليتها في التمكين والقيادة للقطاعات الإنتاجية ضمن البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني.

انعكاسات أزمة العملة على السلم المجتمعي

يمكن تلمس آثار أزمة أسعار صرف العملة من خلال جملة من المسارات المرتبطة بالسلم المجتمعي، فالأزمة ليست محصورة بآثار اقتصادية، إنما أيضا بآثار اجتماعية مرتبطة بالسلم والأمن المجتمعي، أبرز تلك الآثار لازمة صرف العملة على السلم المجتمعي تتمحور في الآتي:

أ. انعدام الأمن الغذائي:

تتزايد معدلات انعدام الأمن الغذائي بتزايد حدة ووتيرة انهيار أسعار الصرف للعملة المحلية، فالمواطنون يصبحون عرضة لانعدام الامن الغذائي نتيجة عجزهم عن شراء احتياجاتهم الغذائية، بسبب ارتفاع تكلفة شراؤها.

فانهيار أسعار صرف العملة المحلية يؤدي الى تضخم في أسعار المواد الغذائية.

لهذا قدر البنك الدولي في نهاية عام 2017م ان 65%[12] من اليمنين معرضين لأزمة غذائية حادة، وهي تمثل أعلى نسبة انعدام للأمن الغذائي في العالم . كما تم تقدير ارتفاع تكلفة المعيشة للفرد الواحد بالنسبة للحد الأدنى للمعيشة ما يقارب 60%، هذه المؤشرات توضح حجم المعاناة الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع من جراء انهيار أسعار صرف العملة اليمنية، مما ينعكس ذلك

[9] البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012- 2014م- وزارة التخطيط والتعاون الدولي- يوليو2012م- ص 45.
[10] نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن – وزارة التخطيط والتعاون الدولي - العدد 31- يناير- 2018م.
[11] المرجع السابق.
[12] التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن (DNA) المرحلة الثالثة- مجموعة البنك الدولي - ص 31.

الانعدام في الأمن الغذائي على الحالة العامة للسلم المجتمعي.

ولا يعود سبب ارتفاع السلة الغذائية الى أسعار صرف العملة فقط، إنما أيضا يتشارك مع أسباب أخرى، وإن كانت أسعار العملة تمثل السبب الرئيسي لارتفاع تكلفة الغذاء خصوصا مع الاعتماد الكلي على الاستيراد من الخارج سواء للمواد الغذائية ذاتها أو لمدخلات الإنتاج المستخدمة في الزراعة أو في الصناعات الغذائية.

ب. ارتفاع معدلات الفقر:

انعكست آثار أزمة انهيار أسعار الصرف للعملة المحلية على ازدياد حالات الفقر في المجتمع، وحيث مثل ذلك صورة انعكاسية لتداعيات سعر الصرف، فقد قدر البنك الدولي بأن معدلات الفقر في ازدياد ووصلت عام 2016م ما بين 62% الى 78% من إجمالي عدد السكان[13]، ووصل معدل انتشار الفقر إلى حوالي 81% في عام2018 [14].

هذه النسبة العالية مثلت إحدى أبرز آثار تدهور العملة المحلية، حيث مثل ذلك انكماش لدخول غالبية السكان، فالاقتصاد الكلي متدهور نتيجة للحرب ولاستمرار توقف الإنتاج، وما زاد الأمور سوء هو تآكل الدخول المتبقية للأفراد، حيث انخفضت القدرة الشرائية للأفراد متزامنة مع ارتفاع أسعار الصرف.

ج. ازدياد حالات التقشف الاجتماعي:

إحدى أبرز الآثار الاجتماعية المباشرة لتداعيات انهيار سعر صرف العملة المحلية هو الاتجاه العام المجتمعي نحو التقشف في الحياة الاجتماعية، والسعي نحو تقليل النفقات للمناسبات الاجتماعية، بما يتماشى مع ارتفاع معدلات التضخم، وتزايد تكاليف المعيشة.

فخلال الأزمة ارتفع معدل التضخم بما يقارب 70% بشكل عام ، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية في أكتوبر2018م الى ما يقارب 118% مقارنة بأسعار يناير2015م [15]، هذا الارتفاع والتضخم في أسعار المواد الغذائية بشكل كبير ومتسارع، انعكس على معيشة الناس فتقلصت خياراتهم الاجتماعية والمعيشية وصاروا يتعمقون في التقشف بشكل أكبر.

رافق ذلك ارتفاع في أسعار الوقود، حيث بلغت أسعار الوقود ما يقارب ال10 الف ريال لل20 ليتر للبترول كمتوسط لمحافظات الجمهورية .[16]

ويرجع السبب الرئيسي في تلك الارتفاعات الى انهيار سعر العملة اليمنية مقابل العملات الأجنبية، حيث أن اليمن يعتمد في النسبة الغالبة من سلته الغذائية ومن مشتقاته النفطية على الخارج، لهذا أصبحت تلك السلع والمواد مرهونة بأسعار صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية.

كل الارتفاعات في المواد الغذائية أو في أسعار الوقود انعكست على الحياة المعيشية للناس في اليمن، مما زادت معاناتهم الحياتية مترافقة مع ظروف الحرب وعدم الاستقرار السياسي والأمني التي تعم غالبية البلاد.

انقسام إدارة السلطة النقدية:

[13] التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن (DNA) المرحلة الثالثة- مجموعة البنك الدولي - ص 96.

[14] البوابة العربية للتنمية ، http://www.arabdevelopmentportal.com/ar/node/938#3 .

[15] تقرير المؤشرات الاقتصادية في اليمن عام 2018- مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي- أكتوبر 2018م.

[16] المرجع السابق.

منذ أن تم نقل البنك المركزي من صنعاء الى عدن في سبتمبر عام 2016م، وفاعلية البنك المركزي تتناقص، مما أدى الى تسريع وتيرة الانهيار الاقتصادي، فالانخفاض الكبير في سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية وصلت لأرقام قياسية، ويرجع ذلك لجملة من الأسباب أبرزها : انهيار احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية خصوصا بعد توقف الإنتاج النفطي، وفي ظل استمرارية الحرب وتوقف الإنتاج الاقتصادي وضعف صادرات البلاد للخارج، كل ذلك أدى الى تسارع تناقص احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، مما أدى الى ارتفاع أسعار الصرف في ظل عجز البنك المركزي على مراقبة والتحكم بحجم المعروض النقدي من العملات الأجنبية في البلاد ، كما أن خروج كميات هائلة من الكتلة النقدية من النظام المصرفي الرسمي وتحولها الى ودائع شخص على شكل عملات أجنبية ، حيث أدى ذلك الى زيادة المضاربة على العملات الأجنبية في السوق الموازي مما أدى الى ارتفاع سعر ضرف العملات الأجنبية ، لكن العامل الأساسي في كل تلك الأسباب يرجع الى انقسام السلطة النقدية في البلاد الى سلطتين متمثلة في إدارة للبنك المركزي بصنعاء وأخرى بعدن، أدى هذا الى ضعف دور البنك المركزي وغياب لأدواره الرقابية والموجهة لإدارة العملات الأجنبية والنقد الأجنبي في البلاد .

غياب فاعلية البنك المركزي ليست سوى امتداد لضعف الدولة وسلطتها بشكل كامل منذ عام 2015م، فالإيرادات المحصلة في بعض المحافظات لا تورد الى البنك المركزي وبالأخص بعد انتقال البنك المركزي الى عدن، وعدم اكتمال جاهزية البنك في عدن، حيث مازال البنك المركزي في صنعاء يمتلك البنية التحتية المادية والموارد البشرية وكذلك قاعدة البيانات والمعلومات المالية المتعلقة بأعمال البنك المركزي، لكن غير معترف به دولياً، لكن البنك المركزي في عدن يمتلك الاعتراف الدولي في ظل غياب المقومات والتجهيزات اللازمة للقيام بالأعمال والمهام المناط به، هذا أدى الى ضعف في أداء البنك المركزي بعدن، وعدم قدرة على إدارة العملية المصرفية في البلاد، مما أدى الى غياب فاعلية البنك المركزي في إدارة السلطة النقدية بشكل كفؤ ، فأصبحت الإدارات التنفيذية في المحافظات إما تورد لفروع البنك المركزي في تلك المحافظات، أو لجأت بعض المحافظات الى شركات الصرافة لفتح حسابات لها لإدارة أموالها، خصوصا بعدما تم اعتماد شركات الصرافة لصرف اغلب الرواتب الحكومية في المحافظات التابعة لحكومة عدن.

حاول البنك المركزي في عدن إعادة سيطرته على السوق النقدية في البلاد، لكن غياب الرؤية والقرار السياسي أثر على تحقيق ذلك، لكن مع تعيين رئيس الوزراء الجديد وبعد تفاهمات مع الرباعية المهتمة بالشأن اليمني[17]، حيث التزمت تلك الدول بدعم الاقتصاد اليمني المنهار، وذلك عبر تدعيم البنك المركزي من خلال الوديعة السعودية المعلنة ب2 مليار دولار، بالإضافة لمنحة تمويلية تقدر ب200 مليون دولار للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، و أيضاً تقديم دعم للمشتقات النفطية لقطاع الكهرباء بمبلغ 60 مليون دولار شهرياً.

لم تقتصر تدخلات الرباعية بالتنسيق مع الأمم المتحدة على هذه المعالجات التمويلية، إنما تم الاتفاق على اطلاق برنامج اعتمادات تمويلية بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية و البنك

[17] الأربع الدول المنسقة للشأن اليمني (السعودية والإمارات والولايات المتحدة وبريطانيا) التي اجتمعت في الرياض 14 نوفمبر 2018م.

المركزي اليمني[18]، هذه الإجراءات المتخذة دولياً وبالتنسيق مع الأمم المتحدة جاءت بعد وصول الحالة الإنسانية الى أكبر تهديد مجاعة يواجه العالم في التاريخ الحديث[19]، مما دفع تلك الدول بالتحرك تجاه هذا الوضع ومحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه .

بالإضافة لذلك اصدر مجلس الوزراء اليمني قرار رقم 75 لعام 2018م [20]الخاص بشأن حصر استيراد السلع الاساسية والمشتقات النفطية عن طريق اللجنة الاقتصادية ، وبشروط ومعايير موضوعة من قبل اللجنة ، حيث سيتم تمويل اعتماداتهم المفتوحة للاستيراد عن طريق البنك المركزي اليمني، وجاءت تلك السلسلة من الاجراءات بهدف إعادة الاستقرار للعملة المحلية واعادة الثقة فيها واستعادة قيمتها امام العملات الأجنبية.

لكن مع كل ذلك الدعم تبقى هناك تحديات تواجه البنك المركزي في محاولاته إعادة سيطرته على السوق النقدية، أبرز تلك التحديات تتمثل في كيفية معالجة انقسام البنك إلى سلطتين، و أيضا في كيفية تعامل البنك المركزي مع السوق الموازي للنظام البنكي الرسمي.

مستقبل أزمة الريال اليمني:

في إطار الأزمة الراهنة والمتعلقة بعدم استقرار العملة اليمنية والتداعيات المرتبطة بانهيار سعرها ، و انعكاس تلك التداعيات على السلم المجتمعي داخل المجتمع المجتمعي، فانهيار عملة أي دولة يمثل تحدي اقتصادي مباشر، وفي نفس الوقت فإنه يمثل عقبة لاستقرار الحياة المعيشية لأي مجتمع ، لذلك نرى انعكاسات تلك الأزمة الاقتصادية على شكل موجات عدم استقرار داخل المجتمع اليمني تمثلت في انعدام الأمن الغذائي للمجتمع، وكذلك ارتفاع معدلات الفقر و ايضاً التوجه التقشفي في إطار الحياة المعيشية للمجتمع ، لهذا فإن معالجة أزمة سعر صرف الريال اليمني سيمثل أولى خطوات بناء السلام في اليمن ، وإن كانت ازمة سعر الصرف اقتصادية إلا إن ارتباطها السياسي يجعلها مرتبطة بأجندة السلام والمفاوضات المرتبطة بالحل السياسي.

لهذا فإننا في إطار ورقتنا ومن خلاصة النقاشات والمقابلات المركزة مع مجموعة من الخبراء الاقتصاديين، فإننا نقترح بدائل اقتصادية وسياسية للمشاركة في إيجاد حل للأزمة الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بسعر صرف العملة اليمنية أو التخفيف منها على الأقل.

تحييد البنك المركزي من الصراع:

ابرز الأسباب لانهيار العملة اليمنية يتمثل في انقسام سلطة البنك المركزي الى سلطتين، سلطة في صنعاء وأخرى في عدن، انقسام السلطتين أدى الى تأثر النظام المصرفي بتأثيرات سلبية ابرزها: غياب قاعدة بيانات شاملة وشفافة للتطورات النقدية والمصرفية نتيجة انقسام منظومة فروع البنك المركزي إلى شطرين، مما أعاق إعداد بيانات العرض النقدي والمركز المالي للبنك المركزي.[21]

[18] دول كبرى تضع خطة إنقاذ للوضع الاقتصادي والإنساني باليمن في اجتماع بالرياض، جريدة اليوم السابع المصرية – https://bit.ly/2H8pKt4 2018/11/15م

[19] الحرب في اليمن: الأمم المتحدة تحذر من مجاعة وشيكة تهدد نصف السكان- BBC- http://www.bbc.com/arabic/middleeast-45961446

[20] تقرير اليمن – أكتوبر 2018م- الصادر عن مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية- http://sanaacenter.org/ar/publications-all/the-yemen-review-ar/6645

[21] نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن – وزارة التخطيط والتعاون الدولي - العدد 34- يونيو- 2018م.

من أهم انعكاسات الانقسام هو عجز السلطتين عن ممارسة أدوات السياسة النقدية، وغياب التنسيق المشترك للسياسات النقدية والمالية، مما أفقد هذه الأدوات والسياسات قدرتها على التحكم في موازين النظام المصرفي والنقدي في اليمن.

كذلك أثر الانقسام على مدى التزام البنوك ومؤسسات الصرافة بتعليمات وتوجيهات البنك المركزي، حيث مع انقسام السلطتين أصبحت البنوك ومؤسسات الصرافة تتلقى توجيهات من جهتين غير متناسقتين مما أدى الى ضعف الالتزام بتلك التعليمات والتوجيهات، وهو ما أثر على وضع النظام المصرفي والنقدي في البلاد.

جوهر البديل قائم على التوافق على تحييد إدارة البنك المركزي والتزام السلطتين بتوجيهات وقرارات وتعليمات تلك الإدارة المحايدة للبنك.

منافع وعوائد تطبيق الحل المقترح:

يمكن تحديد أبرز العوائد والمنافع الاقتصادية والاجتماعية من تطبيق هذا البديل:

أ. تفعيل أدوات السياسة النقدية في البلاد، من خلال تفعيل ضبط البنك المركزي لسوق النقد في البلاد، مما سينعكس على أسعار الصرف للعملات الأجنبية بالاستقرار النسبي.

ب. سيتمكن البنك المركزي من إدارة الإيرادات العامة بشكل فعال، خصوصا الإيرادات الوطنية المركزية، وبما يقلل من نسبة ومستوى العجز في الموازنة العامة، مما سيؤدي الى تخفيض الضغوط التضخمية على العملة اليمنية.

ج. توحيد السياسات والتوجيهات النقدية، للمؤسسات المالية والمصرفية في البلاد، وبالتالي رفع مستوى الاشراف الحكومي على السوق النقدي الرسمي والموازي وضبط عمل شركات الصرافة، مما يؤدي الى خلق استقرار في النظام النقدي والمصرفي للبلاد.

محاذير تطبيق الحل:

تكمن المخاطر في فشل تطبيق وتفعيل عملية تحييد البنك المركزي، وخصوصا مخاطر الجوانب والعوامل المتعلقة بطرفي الصراع والمتضمنة الآتي: -

أ. بما إن تحييد البنك المركزي يأتي في إطار صراع سياسي وعسكري، فلن يتم تفعيل عملية التحييد بشكل فعال، ما لم يتم تحقيق تقدم في التفاهم في موضوع الصراع الأساسي، فإنه من الاستحالة نجاح عملية تحييد البنك المركزي بشكل فعال في ظل استمرارية الصراع السياسي والعسكري بالحدة الراهنة.

ب. لضمان نجاح عملية تحييد البنك، يجب ألا يقتصر دور البنك فقط على ضمان تسليم الرواتب لجميع موظفي القطاع العام للطرفين، بل يجب ان تكون سياساته وإجراءاته النقدية والمالية شاملة لجميع مستويات الإدارة النقدية والمالية للدولة من استلام إيرادات مؤسسات الدولة، وتنفيذ الموازنة والرقابة عليها.

ج. لتفعيل ونجاح عملية تحييد البنك المركزي يجب التفاهم على آلية لتفعيل السياسات النقدية عند السلطتين المتصارعتين، وإلا فإن إدارة البنك ستكون فقط بمثابة جهة استشارية، وستصبح قرارات إدارة البنك بمثابة توصيات غير ملزمة للطرفين.

د. يجب توفير المقومات اللازمة لقيام البنك المركزي بوظائفه بشكل كفوء وفعّال، أبرز تلك المقومات هو توفير مصادر مستدامة من العملات الأجنبية للبنك سواء من خلال زيادة

كميات النفط الخام المصدر، أو من خلال تعهدات مستدامة من قبل المانحين الدوليين بتوفير احتياطيات كافية من العملات الأجنبية يغطي احتياجات البنك المركزي.

التوصيات:

1. نوصي أطراف النزاع بضرورة العودة الى الحياة السياسية، و إيقاف عجلة الصراع العسكري، لأن ذلك يمثل النافذة الرئيسية لإيقاف الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.
2. في حالة تعذر الوصول الى حل شامل للصراع والأزمة، لابد من تحقيق مستوى أدنى من التفاهم بين أطراف النزاع حول موجهات عامة لتخفيف معاناة الناس من آثار الصراع والنزاع الى أن يتم الوصول الى حل نهائي للصراع.
3. يجب تحييد البنك المركزي في إطار التفاهم بين أطراف النزاع حول تلك الموجهات الساعية لتخفيف الآثار الاقتصادية والمعيشية للصراع والنزاع.

البديل الثاني: معالجات اقتصادية واجتماعية

في حال تعذر تطبيق وتفعيل البديل الأول، أو إذا كان يحتاج الى وقت ليتم الاتفاق عليه وعلى حيثياته، فإننا نوصي الأطراف ذات العلاقة بالأزمة[22]، بأن يساهموا في تخفيف أزمة انهيار العملة اليمنية من خلال تبني جملة من التوصيات التالية:

1. يجب السعي نحو إعادة النشاط الإنتاجي للقطاع النفطي، واستئناف عمليات التصدير والبيع للنفط الخام، بما يساهم في زيادة الموارد للبلاد من النقد الأجنبي.
2. إعادة النشاط التشغيلي لمصافي عدن كجزء من تقليل الاعتماد على الخارج كلياً فيما يتعلق بتوفير المشتقات النفطية، حيث بالإمكان تغطية جزء واسع من الاحتياج المحلي للمشتقات النفطية بإعادة النشاط والتشغيل لمصافي عدن.
3. تنظيم عمليات الاستيراد للسلع الأساسية عبر إطلاق اعتمادات تمويلية عبر البنك المركزي بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية، من أجل تقدير الموارد المطلوبة لتغطية تمويل واعتماد استيراد الاحتياجات الأساسية من السلع الأساسية.
4. يجب تشجيع الإنتاج والاستثمار المحلي في القطاعات الرئيسية للسلع الأساسية، وبالتالي محاولة تخفيض نسبة الاعتماد على الاستيراد من الخارج للاستهلاك المحلي.
5. دراسة إيقاف أو التقليل من استيراد بعض السلع الكمالية غير الضرورية، في إطار حفظ الاحتياطيات المحلية من العملات الأجنبية وعدم استنزافها للخارج.
6. تفعيل أدوات الرقابة على المؤسسات المصرفية والمالية، بما يخلق استقرار وتنظيم لعمليات الصرافة وتبادل العملات الأجنبية في إطار محدد ويشرف عليه البنك المركزي.
7. تشجيع المنظمات الدولية العاملة في اليمن على إيداع تمويلاتها في البنك المركزي أو في النظام المصرفي الرسمي بالعملة الأجنبية، وتشجيعها على شراء تجهيزاتها وموادها وسلعها المستخدمة في أعمالها الإغاثية والتنموية من مصادر محلية، بما ينشط الإنتاج الاقتصادي المحلي، ويساهم في زيادة الموارد المحلية من النقد الأجنبي.
8. إطلاق حوافز لجذب الودائع من خارج النظام المصرفي الى داخل النظام، عبر إطلاق محفزات للأفراد والمؤسسات لإيداع مدخراتهم في

[22] الأطراف ذات العلاقة بالأزمة نقصد بهم (حكومتي عدن وصنعاء ودول الرباعية الخاصة باليمن والأمم المتحدة).

النظام المصرفي، بما يساهم في رفع مستوى السيولة للمؤسسات المصرفية وللنظام المصرفي، بما سيؤدي الى زيادة فاعليته المالية والنقدية.

9. **يجب تشجيع التوجه نحو الاعتماد على المنتجات المحلية ومحاولة تجنب شراء السلع والمنتجات الخارجية، كون شراء المنتجات الخارجية يؤدي الى تدفق العملات الأجنبية من داخل البلد الى الخارج، مما يشكل ضغطاً على الطلب للعملات الأجنبية داخل البلد، وبالتالي يؤدي الى ارتفاعها أمام الريال اليمني.**
10. **بعد الاتفاق على الحل النهائي للصراع الراهن، لابد من بناء خطط استراتيجية متعلقة ببناء قدرات إنتاجية واسعة في القطاع الزراعي والغذائي، بما يقلل من نسبة الاعتماد على الخارج في تلك القطاعات.**

المراجع:

- كتاب الإحصاء السنوي عام 2013- الجهاز المركزي للإحصاء.
- نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن – وزارة التخطيط والتعاون الدولي - العدد 31- يناير- 2018م.
- البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012-2014م- وزارة التخطيط والتعاون الدولي- يوليو2012م.
- التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن (DNA) المرحلة الثالثة- مجموعة البنك الدولي.
- البوابة العربية للتنمية ،
- http://www.arabdevelopmentportal.com/ar/node/938#3 .
- تقرير المؤشرات الاقتصادية في اليمن عام 2018- مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي- أكتوبر 2018م.
- دول كبرى تضع خطة إنقاذ للوضع الاقتصادي والإنساني باليمن في اجتماع بالرياض، جريدة اليوم السابع المصرية – https://bit.ly/2H8pKt4 15/11/2018 م.
- الحرب في اليمن: الأمم المتحدة تحذر من مجاعة وشيكة تهدد نصف السكان--BBC http://www.bbc.com/arabic/middleeast-45961446.
- نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن – وزارة التخطيط والتعاون الدولي - العدد 34- يونيو- 2018م.
- تقرير اليمن – أكتوبر2018م- الصادر عن مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية- http://sanaacenter.org/ar/publications-all/the-yemen-review-ar/6645
- مقابلات ونقاشات مركزة مع مجموعة من الخبراء الاقتصاديين.

- **ابراهيم صالح**

محاضر جامعي

باحث في السياسات العامة الاقتصادية

مستشار إداري واقتصادي لعدد من المنظمات

مؤسسة شباب سبأ
Sheba Youth Foundation

Sheba Youth Foundation for Development & Peace

www.shebayouth.org